

تحليل البنية النصية من منظور علم لغة النص دراسة في العلاقة بين المفهوم والدلالة في الدرس اللغوي الحديث

د. فايز أحمد محمد الكومي*

* أستاذ مشارك/ مركز يطا الدراسي/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

يعدُّ التحليل النصي من أهم الموضوعات التي اهتم بها الدرس اللغوي الحديث في علم لغة النص؛ لذا تناول الباحث قضية النص من خلال توضيح مفهومه، إضافة إلى مناقشة الآراء وبالأذات من منظور علم اللغة النصي، مشيراً إلى الوظيفة التي تنجم عن التماسك والانسجام، وينظر إلى النص كبنية واحدة منسجمة متماسكة، وهذا التماسك يؤدي على ترابط في العلاقات الدلالية.

وناقش الباحث الشروط النحوية في التماسك النصي بالتركيز على ظاهرة الإحالة، مشيراً على أركانها، وخاصة العناصر الإشارية والإحالية، والإحالة من عناصر التماسك، وتخضع لموضوع الربط مشيراً إلى هذه الظاهرة من خلال مناقشة النصوص، وفي الختام توج البحث بأهم النتائج التي توصل إليها الباحث، وقد استعان الباحث في مناقشة الموضوع بالمصادر القديمة والحديثة.

Abstract:

Textual analysis is one of the most important topics of concern in the study of language. Thus, the researcher in this study discusses the issue of the text. It clarifies the concept and the ideas of the text especially from a linguistic perspective. It deals with the text as one coherent harmonious unit and discusses the function of unity and coherence and how they lead to the interdependence in the semantic relations of the text.

The researcher also discussed the grammatical conditions of the text's cohesion focusing on the reference phenomenon identifying its elements especially the indicative and referral ones.

Reference is known to be one of the components of unity. The researcher therefore illustrates this phenomenon through the discussion of some texts. Finally the researcher stated the most important findings of the research. The researcher used a lot of old and new references in his study.

خطة البحث:

يحاول الباحث الربط بين العنوان والموضوعات المطروحة في المعالجات التي تخضع لعلم اللغة النصي، والتماسك بالتركيز على ظاهرة النحو المتعلق بالنصوص على النحو الآتي:

١. توضيح مفهوم مصطلح النص، وبيان الآراء ومواقف العلماء.
٢. بيان أثر تضافر العناصر في بناء الوحدة الكبرى.
٣. الربط بين النص وظاهرة الدلالة بصورة الأصالة والحداثة.
٤. الإشارة على ظاهرة الربط بشكل عام، والتركيز على الإحالات؛ لأن الإحالة من موضوعات الربط ولها أثر في البناء النصي.
٥. مناقشة النصوص التي أوردها الباحث من منظور علم النحو النصي، وبيان العلاقة بين النحو القديم والنحو الحديث، ويركز العلم الحديث على النص كبنية متماسكة منسجمة.
٦. تدوين النتائج من خلال الاستقراء والتحليل وبيان الآراء في المذاهب النصية الحديثة مستعيناً بالمصادر القديمة والحديثة في تدعيم القضايا المطروحة.

أسباب الاختيار:

١. بيان قيمة النحو الحديث (نحو النصوص) وعلاقته بالنص.
٢. توضيح الصلة بين القديم والحديث.
٣. التركيز على الجانب اللغوي من منظور الدرس النصي (علم لغة النص)
٤. توضيح العلاقة بين الوحدة الدلالية الصغرى والوحدة الكبرى.
٥. مناقشة آراء بعض المستشرقين والرد عليها.
٦. إظهار ما يسمى بالإرهاصات الموجودة في لغتنا لهذا العلم الحديث.

أهداف البحث:

إن الدراسات القائمة تميل إلى التقليد، والدراسة التقليدية لا تفي بالغرض من منظور

الدرس اللغوي الحديث، وخاصة في مجال اللغة وعلم النص؛ لذا قام الباحث بالتركيز على الجانب الحديث وخاصة فيما يتعلق بالنص وعلم اللغة النصي.

والهدف الأساسي من هذه الدراسة هو الربط بين المعطيات القديمة والكيفيات الحديثة في الدراسات النصية وعلى وجه التحديد في نحو النص:

١. بيان أهمية القديم وخاصة نحو الجملة ودوره في نحو النص.
٢. نحو النص علم حديث ويعد فرعاً من العلوم النصية وهو متداخل الاختصاصات، لذا قصد الباحث بيان أهميته وقيّمته في المعالجات النصية.
٣. أراد الباحث بيان قيمة نصية تغفل في الجانب التقليدي، ألا وهي ظواهر الربط ممثلة في العناصر الإحالية والعناصر الإشارية، فقصده الباحث إبراز هذه القيمة.
٤. توضيح أهمية الوحدات الصغرى في الأبنية والتراكيب في تشكيل الوحدة الكبرى (البنية النصية الكبرى).
٥. إبراز قيمة الحبكة والسبك والرصف بالإضافة إلى عناصر التماسك، وبيان دور هذه العناصر في البناء على مستوى التراكيب في الجمل وعلى مستوى التداولية الدلالية.
٦. الإشارة إلى الجانب الدلالي الخاص بالألفاظ، والجانب الدلالي المتعلق بالدلالة العامة (الدلالة الكبرى).

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية البحث تبدو من خلال طرح المعالجات والتعرف إلى الوحدات الكبرى الناجمة عن تماسك الوحدات الصغرى، إضافة إلى قيمة الحداثة في التسمية، وكذلك الردود على الآراء وبخاصة مواقف المستشرقين.

مقدمة:

إن الدراسات اللغوية حول القضايا النحوية التقليدية كثيرة، وهذا النوع من الدراسات يقتصر على المعالجات، التي هي في حد ذاتها دراسة تقليدية، مع التركيز على الآراء التي تضاربت في القضايا النحوية التي جاهد العلماء في ترسيخها، وفي هذه الدراسة والبحث لا تغفل الجانب القديم، ولا نستطيع تركه لأنه الأساس، غير أن البحث في القضايا اللغوية النصية الحديثة يأخذ المستويات الرأسية والأفقية في المعالجات النصية استناداً إلى الأساس وهو النحو القديم نحو الجملة، ولكن هذا الأمر يمكن وصفه بالحادثة والأصالة أي له جذور قديمة، غير أنها خضعت لتطورات نصية ولغوية حديثة.

وفي هذا البحث يتناول الباحث بعض القضايا التي يعتمد عليها التحليل خاصة في تحليل البنية النصية، ومن أبرز هذه القضايا التي تعد أساساً للتحليل: الشروط النحوية للتماسك النصي.

ويقتصر الباحث في البحث على معالجة هذه الشروط من منظور علم اللغة النصي، والتعرف إلى هذه الأسس، بالإضافة إلى علاقتها بالضوابط القديمة التي تعد أساس هذه القضايا الحديثة، ويأخذ الباحث بتحليل المواقف التي أشار إليها كلاوس بريكنر خاصة في النحو الحديث.

وقد تناول الباحث مفهوم النص وتوضيح الآراء التي تبناها العلماء العرب والمستشرقون، بالإضافة إلى بيان الأجواء المحيطة بالتعريف والدوافع التي أدت إلى هذه الصياغات في تعريفات النصوص، غير أن هذه الآراء لا تختلف كثيراً فيما بينها، ولم يتوقف الباحث عند قضية التعريف، وإنما أشار إلى القضية النصية من منظور علم لغة النص، بالإضافة إلى قضية مرتبطة بالنص وهي الوظيفة النصية، والتي تنجم عن التماسك الداخلي في النص باستخدام العناصر اللغوية استناداً إلى الحبكة والسبك والرصف في العالم الداخلي للنص، وتماسك النص قضية تميز بها الدرس النصي الحديث.

وبعد ذلك تناول الباحث قضية الشروط في التماسك النصي، ومن بين هذه الشروط: الإعادة والإحالة كصورة من صور الربط بين الأبنية والتراكيب، ثم تدوين بعض القضايا التي تمخضت عن الدراسة على شكل النتائج، وبعض القضايا الجديرة بالاهتمام على مستوى الحداثة استناداً إلى الأصالة.

١- مفهوم النص:

يعدُّ النصُّ بكامل مكوناته اللغوية الأساس في المعالجات النحوية الحديثة، وبخاصة في نحو النصوص الذي يعدُّ علماً من العلوم اللغوية النصية في الدرس اللغوي الحديث، وعند الحديث عن النص لا نقصد به الجملة التي تعدُّ أساس البحث في النحو التقليدي أو النحو العربي القديم. غير أن النحو النصي لا يعالج الجملة فحسب بل يأخذ هذا النوع من خلال الوحدة الكاملة في المعالجات، ألا وهي بنية النص، فما هو النص؟

♦ ١-١ لم يكن تعريف النص أمراً سهلاً، وهذا يستنتج من المصطلحات في العلوم الحديثة، وتختلف مدارس البحث النصي حول تعريف النص، وتحديد المفهوم اختلافاً شديداً، وهذا التباين يبدو من خلال تعريفاتهم وآرائهم حول النص.

♦ ٢-١ النص في العربية يشترط فيه التتابع بالإضافة إلى التفقير، وإن كانت هناك إشارات إلى أن الفقرة الواحدة يمكن أن تقع نصاً، غير أن هذا لا يكفي من وجهة نظر الدرس اللغوي الحديث وخاصة في المعالجات النصية، وما يلزمها من شروط لاكتمال العمل الإبداعي (النص).

♦ ٣-١ يتعلق الأمر في علم النص بوجه خاص بوصف الشروط العامة لتكوين النص وتلقيه في المواقف التواصلية، متضمناً إشارات إلى القواعد الأساسية للتنصيص.

ومن جانبنا يمكن القول إن هذا المفهوم مصطلح النص: عبارة عن نظرية لبنية النص على أساس قواعد تناص توليدية، ومعلومات إحالية يمكن أن يكون لأجزائها وظائف اتصالية، ومهمة وظيفة النص أن تنص على وصف بنية نصية متماسكة. ونظرية النص هي نظرية مفسرة للاتصال اللغوي، تعني ببحث إنتاج نصوص وتلقيها، أي أن النصوص موظفة توظيفاً دلاليّاً اتصالياً، فنحو النص هو كل تكوين لغوي منطوق من حدث اتصالي في إطار عملية اتصالية، ومحدد من جهة المضمون، ويؤدي وظيفة اتصالية محددة.

♦ ٤-١ قضية تعريف النص قضية قديمة حديثة بمعنى أن النص لم يرد معرفاً بالشكل المطلوب في تعريف واحد، بل هناك تعريفات كلها تناولت النص، منها:

- ١-٤-١ يهتم البحث النصي بأشكال الاضطراب في النصوص لا بأشكال الانحراف في النص^(١)، كما هو الحال في الأسلوبية مثلاً، وهذا يعني أن النص وحدة واحدة متماسكة لا تتجزأ في البحث النصي، وإن البحث في أجزاء النص يعني تفكيك النص كما هو الحال في الدراسات التقليدية، أما علم اللغة النصي، فيرتكز على النصوص في ذاتها وأشكالها وقواعدها ووظائفها وتأثيراتها المتباينة، فهو علم متداخل الاختصاصات عبر تخصصٍ يشكل محور الارتكان.

- ١-٤-٢ هناك مرتكزات أساسية في البحث النصي تسهم في تحديد التعريف للنص منها: الاستعمال، والتأثير، والتفاعل، والاتصال والنظام، والواقع اللغوي، والواقع الخارجي، والبنية الكبرى، والبنية الصغرى، والسياقات، والمقامات، والاستراتيجيات. وهذه في حد ذاتها تشكل خصوصيات النص في البحث والتطبيق والتوظيف.

ومما تقدم يمكن القول إن النص مرتبط باللغة، وإن اللغة المستخدمة في الواقع هي الموضوع الفعلي له، أو العلامة الفعلية المنتظمة، وهذه العلامة في العادة هي النص: (وهذا يفيد أن النص أي قطعة ذات دلالة وذات وظيفة)^(٢)، وهذا يعني أن القطعة يجب أن تكون مثمرة، ويذهب في تحديد النص إلى أنه تتابع مترابط من الجمل، بمعنى أنه يتكون من جمل متتابعة، مع ضرورة الترابط نحوياً ودلالياً: أي على مستوى الوصف والمفاهيم^(٣)

. ويعد الترابط النحوي والدلالي من أبرز ما يميز النص، خاصة في استخدام اللغة والجمل والمعاني والدلالات، بالإضافة إلى الوحدات الصغرى والوحدات الكبرى، والتناسب بين اللفظ والمعنى، ومن أبرز الآراء القديمة التي تقول بالمناسبة بين اللفظ ومعناه، رأي الخليل بن أحمد في كتابه العين يقول: "صر الجندب صريراً وصرصر الأخطب صرصرة، وصر الباب يصر، وكل صوت شبه ذلك فهو صرصر إذا امتد".^(٤)

وبناءً على التعريف المذكور للنص عند برينكر يعني أن الجملة عنده ليست إلا جزءاً صغيراً يرمز إلى النص، ويتحدد هذا الجزء بوضع علامة من علامات الترقيم، وتعد وحدة مستقلة نسبياً إلا أنها تتداخل مع الوحدات الأخرى، لتحقيق وحدة النص ككل، فالجملة جزء من النص، والنص بنية معقدة، إذ لا بد من وضوح العلاقة بين الأجزاء المكونة للنص.

وقد وصف هذا التعريف بأنه دائري؛ لأنه يوضح النص من خلال الجملة، ويحدد الجملة داخل النص، وفي الحقيقة تعد الجملة مفهوماً أولياً، فالجملة المفردة - كما أشار (درسلر)^(٥) - في نص ما ليست تامة وليست مستقلة، بخلاف ما هو شائع في النحو العربي، غير أن النص يعد العنصر المشترك بين المنتج والقارئ وتفسيره عملية معقدة متشابكة^(٦)، فالمتلقي يتمكن من استرجاع الاحتمالات المختلفة التي كانت متاحة أمام المبدع، وهذا يفيد أن القارئ له رد فعل، وهذا يعني أن الأسلوب والبناء ليس خاصية ثابتة في النص، وإنما هو كيفية ممكنة ينبغي أن تسترجع في عملية الاستقبال^(٧)، فالمبدع يجعل من نصه وحدة متكاملة بغض النظر عن الطول أو القصر.

١ - ٤ - ٣ وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من العلماء يحاول الربط بين النص والمضمون، ويرى أن الاهتمام يجب أن يكون منصّباً على المضمون ومنهم (سوينسكي) يرى أن النصوص إبداعات لغوية يستدعيها واقع معين، أو وجهة نظر فعلية معينة^(٨)، وبهذا يجب أن تفهم النصوص في إطار هذه الخاصية الإبداعية بأنها أبنية للمعنى، أي بالتركيز على المضمون.

فلا يجوز الاكتفاء بالعناصر اللغوية المادية التي تتشكل منها أبنية النص في التفسير، وإنما يجب الاهتمام بأوجه التفاعل بين النص والمتلقي لتحديد العناصر المؤثرة، وكيفيات التوظيف والتأثيرات الاتصالية التي تحققها، وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن إنتاج النصوص يتحكم فيه عدة عمليات لغوية واجتماعية ومعرفية تتشكل منها أجزاءه القائمة على قواعد النظام المستخدمة في لغة معينة؛ وهي القواعد التركيبية والدلالية والتوليدية والتداولية، بحيث يعني الاكتفاء بجانب بعينه والفصل بين هذه القواعد، وهذا يؤدي إلى خلل حتمي في عملية التفسير، ومما لا شك فيه أن الوصف اللغوي للنص وصف

معقد يتجاوز حدود ما هو قائم في اللغة، وهذا يفيد أن علم اللغة الذي يبحث في الجانب النصي^(٩) أطلق عليه علم اللغة الموسع والذي يتناول النص من جوانبه كافة، ولا يقتصر على جانب معين.

وتجدر الإشارة إلى أن المادة الفعلية التي تقدمها النصوص في صورة تراكيب لغوية، ليست كافية لتقديم تفسيرات دقيقة للنصوص، ويرى الباحث أن المفسر عليه أن يستعين بالعناصر التي تمكنه من تقديم تفسيرات مقبولة، ولذا نجد أن الاتجاهات النصية تختلف فيما بينها في كيفية الوصف، وإن اتفقت جميعها على ضرورة إدراج العناصر والتصورات غير اللغوية في عملية التفسير^(١٠).

١ - ٤ - ٤ ومن بين التعريفات المهمة للنص: هو تكوين حتمي يحدد بعضه بعضاً، إذ تستلزم عناصره بعضها بعضاً لفهم الكل، وعلى ذلك يكون النص وحدة متكاملة مترابطة الأجزاء، يتطلب كل جزء منها الآخر على سبيل التجديد والاستلزام، ولا يجوز الفصل بين العناصر؛ لأنه يؤدي إلى عدم وضوح الكل، كما يؤدي عزل أو إسقاط بعضها إلى قصور الفهم، مما يفسر بوضوح إصرار علماء النص على ضرورة تحقق الوحدة الكلية، والترابط التركيبي والدلالي للنص، وهذا التصور لا يقل أهمية عن الربط في المفاهيم الأخرى، منها الربط النحوي والتماسك الدلالي، وعلاقة السياقات التركيبية والسياقات الدلالية والتداولية.

ويذهب برينكر إلى تعريف آخر للنص « بأنه مجموعة منظمة من القضايا أو المركبات التي تترابط على أساس محوري موضوعي من خلال علاقات منطقية دلالية »^(١١)، ويعتمد في تعريفه على مقولات منطقية ودلالية وتداولية، وهذا يفيد أن النص مجموعة من الأحداث الكلامية التي تتكون من المرسل والمتلقي والقناة، وتتغير الأهداف بتغير المضمون للرسالة وموقف الاتصال الاجتماعي الذي يتحقق فيه التفاعل. ومن جهة أخرى قدم بارت تصوراً معقداً للنص قائلاً إنه: نشاط وإنتاج، والنص قوة متحولة، تتجاوز جميع الأجناس والمراتب المتعارف عليها لتصبح واقعاً نقيضاً يقاوم الحدود وقواعد المعقول والمفهوم^(١٢).

٢- النص في علم لغة النص:

تجدر الإشارة بداية إلى أن تعريف النص ليس أمراً سهلاً؛ لأن العلوم اللغوية والنصية تنوعت وكثرت، وكل نوع يعرف النص من الزاوية التي يراها متفقة مع منهجه.

♦ ١ - ٢ إن علم لغة النص قائم على أساس النظام اللغوي، استناداً إلى علم اللغة البنوي والنحو التحليلي التوليدي، ويعرف هذا الاتجاه: الاتجاهات البحثية اللغوية النظام اللغوي (اللغة Language)، الكفاءة اللغوية، بأنه موضوع بحثها المميز، ويفهم من ذلك

نظام العناصر والعلاقات للغة بعينها، باختصار النظام القاعدي للغة ما، الذي يعد أساس الاستعمال اللغوي الكلام - الأداء اللغوي، بوصفه كماً لا نهائياً من الناحية النظرية من أفعال الكلام والأبنية اللغوية التي تنتج عن المنطوقات والنصوص، بالإضافة إلى أن مهمة علم اللغة الكشف عن النظام اللغوي باستخدام طرق التحليل لعمليات لغوية، أو وصف الكفاءة اللغوية للمتكلم) ^(١٣) والكفاءة نوعان: الكفاءة النصية ويقصد بها اكتساب اللغة اكتساباً لغوياً نفسياً، وملاحظة المقدرة على تشكيل النص. والنوع الثاني الكفاءة الدلالية: وهي التي تمكن مستمع النص من عمليات التجريد أو استنباط المعنى ^(١٤).

♦ ٢-٢ إن علم اللغة البنيوي لا يقوم إلا على تحليل بنية الجملة ووصفها، لا سيما على تجزيء وحدات لغوية وتصنيفها داخل مستوى الجملة، هي أركان الجملة، والمورفيمات والفونيمات، أما بناء عدد كبير من الجمل وفهمها، فهذا من اختصاص علم اللغة التحليلي التوليدي، أي أنه ينبغي أن يولد كماً لا نهائياً من جمل لغة ما.

♦ ٢-٣ بالنسبة لعلم لغة النص ظهر في منتصف الستينيات ^(١٥)، وساد النظر إلى أن أعلى وحدة لغوية وأشدها استقلالاً ليست الجملة، بل (النص) فالتحليل اللغوي توجه بصورة أقوى إلى النص.

وهذا يعني الاهتمام بالكفاءة اللغوية، والنظام لا يهتم ببناء الكلمة والجملة أولاً، وإنما يوجه الاهتمام إلى بناء النص، أي تكوين النص، ويؤسس على أوجه اطراد عامة يفسرها النظام اللغوي. ويجعل علم لغة النص القائم على النظام اللغوي هدفه اكتشاف المبادئ العامة ووصفها وصفاً منظماً، ولا يستغني هذا العلم عن الأسس في المنهج البنيوي أو التوليدي - التحليلي. فالنص تتابع متماسك من الجمل، والجملة تعد معلماً أساسياً في تدرج وحدات لغوية، أي تعد وحدة بناء النص، والنتيجة الأهم لهذا التصور هو أن مفهوم التماسك النصي المركزي بالنسبة لعلم النص قد فهم فهماً نحوياً محضاً، أي الاهتمام بالعلاقات النحوية الدلالية بين الجمل المتعاقبة.

♦ ٢-٤ وعلم لغة النص - على أساس نظرية التواصل - يأخذ بالتطور استناداً إلى البراجماتية لتوضيح الفهم اللغوي الاجتماعي بين أطراف التواصل. بالإضافة إلى قدرة المتكلم على إنتاج منطوقات مناسبة لأنماط المواقف الاتصالية المختلفة، لا جملاً نحوية ^(١٦). وهذا يستند إلى نظرية الفعل الكلامي.

وفي إطار متطور براجماتي لم يعد النص يظهر على أنه تتابع جملي مترابط نحوياً، بل على أنه فعل لغوي معقد ^(١٧). يحاول المبدع أن ينشئ علاقة تواصلية مع السامع أو القارئ، وهكذا يستفسر علم لغة النص عن الأغراض التي يمكن أن تستعمل فيها النصوص

في مواقف تواصلية، إنه يدرس الوظيفة التواصلية للنص، وتحدد الوظيفة التواصلية خاصية الفعل لأي نص؛ فتوضح نوع الاحتكاك التواصلية، والمعنى التواصلية ينجم عن العلاقة بين المبدع والمتلقي.

♦ ٢-٥ إن مفهوم النص القائم على أساس النظام اللغوي والنهج الموجه على أساس التواصل، موقفان يتصل بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً، حيث إن هذا يمكن وصف النص على أنه وحدة لغوية تواصلية^(١٨)، وقد أشار إلى مفهوم مدمج الدكتور البحيري تحت عنوان المفهوم المدمج للنص، وذلك بتحليله للموقفين السابقين^(١٩)، والنص تتابع محدود من العلاقات اللغوية المتماسكة في ذاتها، فمن الناحية اللغوية توصف وحدة النص بأنها تتابع لغوي، غير أن أساس ذلك مفهوم دي سوسير للعلامة اللغوية، وبذلك يكون النص وحدة ذات وجهين بأنها ربط محكم بين المضمون والشكل، ونحن نفرق بين علامات لغوية أساسية بسيطة مثل المورفيمات والعلامات المعقدة مثل: (الضمائم) أي المركبات والجمل، والجملة أهم الوحدات في البناء النصي، فعلم لغة النص يهتم في المقام الأول بالنصوص التي تظهر فيها درجة أعلى من التعقيد من الناحية النحوية والموضوعية، وبذلك تشكل النصوص التي تتحقق بوصفها تتابعات من الجمل مجال موضوع التحليل اللغوي للنص.

٣- وظيفة النص:

♦ ٣-١ يعد مصطلح وظيفة النص من المصطلحات البارزة في علم لغة النص والبنية النصية، والوظيفة تكمن في بيان قصد التواصل لدى المنتج الباحث المعبر عنه بوسائل محدودة، حيث هناك ارتباط بين الجانبين المقصدي والجانب العرفي، ويشير أ. جروشه إلى المعيار الذي يُمكن معرفة وظيفة النص في النمط الغالب في النص لجمل دلالية^(٢٠)، وهناك مؤشرات لهذه الوظيفة النصية التي يؤديها نص ما، فهذه الوظيفة النصية يشار إليها بوسائل داخل النص أي الوسائل اللغوية، ويشار إليها بوسائل خارج النص (سياقية)، نطلق عليها قياساً على مؤشرات الإنجاز مع أفعال كلامية بسيطة (مؤشرات وظيفة النص^(٢١)) وهذه المؤشرات منها صيغ وأبنية لغوية يعبر بها الباحث أو المبدع بشكل صريح عن نوع الاحتكاك التواصلية المقصود حيال المتلقي، وهذا فيه إشارة إلى وظيفة النص باستخدام الصياغات الأدائية ونماذج متكافئة للجملة.

وهناك صيغ وأبنية لغوية يعبر بها المبدع بشكل صريح أو ضمني عن موقفه من مضمون النص وخاصة الموضوع النصي، وذلك بإبداء درجة اليقين بالمعرفة، وذلك باستخدام: حقاً، وبالتأكيد، والظاهر أن، ومن المحتمل، ومطلقاً، وكذلك يمكن للباحث المنتج للنص أن يشير إلى تقويمه الإيجابي والسلبي باستخدامه: يستحسن، يستقبح، بالإضافة

إلى درجة الاهتمام، وهناك المؤشرات السياقية مثل: الإطار الموقف، ويعزى إلى السياق جوهريّة في التفسير التواصلية الوظيفية للنص، وخاصة إذا لم تظهر في النص مؤشرات لغوية صريحة، فإن السياق يكون له دور كبير في تحديد الوظيفة.

ومن جانبنا لا نفرق بين الجوانب السطحية اللغوية المادية والسياق؛ لأن كل عنصر منها يسهم في تحديد الوظيفة النصية لنص ما. لأن هذه الوظيفة ناجمة عن التماسك بين المستوى اللغوي السطحي والمستوى الدلالي، وهذا يعني أن النص لا يجرأ؛ لأنه في حد ذاته يشكل وحدة دلالية كبرى ناجمة عن الامتداد الدلالي من الوحدات الصغرى.

♦ ٣-٢ يعد النص الوحدة الأساسية والموضوع الرئيس في التحليل والوصف اللغويين، بينما يعد وصف الجملة تقليدياً، وأكبر وحدة للتحليل في النحو التحويلي، فهو نحو الجملة والجملة هي المقصد، وفي الاتجاه التحويلي على أنها مجموعة من الجمل ينتهجها النحو، وقد ورد عند تشومسكي في كتاب البنى التركيبية جهاز Deuce لتوليد الجمل النحوية في اللغة^(٢٢)، والجملة عنده تقوم على الإسناد أي التركيب؛ لأن الاسم والفعل يشكلان عنصرين أساسيين في الإنجليزية^(٢٣)، وفي العربية يعد الفعل عنصراً أقوى في الاستخدام من الاسم، وكلاهما يعتمد عليهما في التكوين الجملي.

ومن جهة أخرى يرى أصحاب علم النص أن الجملة ليست كافية لكل مسائل الوصف اللغوي، إذ لا بد من أن يتجه الوصف في الحكم على وحدة الجملة من وضعها في إطار وحدة كبرى هي النص، وقد تمكن هاريس بمناهجه النصية المبكرة التي اعتمدها في تحليل الخطاب ١٩٥٢ من تطوير المناهج البنائية المنبعة في تحليل الجملة^(٢٤).

♦ ٣-٣ يرتبط الجانب الدلالي بالوظيفة النصية ارتباطاً وثيقاً، وعلم اللغة النصي ركز على الجانب النحوي النصي بكل ظواهره، وبالمثل أيضاً ركز على الجانب الدلالي للنص، وهنا يدخل علم اللغة النصي في علاقة تكاملية مع علم الدلالة التقليدي، الذي يهتم ببحث المعنى وظواهره العامة في اللغة، ورغم أن هذه العلاقة قد تأخذ صورة التداخل بين الدلالي التقليدي والدلالي النصي، إلا أنهما يختلفان إلى حد كبير في المنهج ووحدة الدراسة.

إن معنى الألفاظ المفردة غالباً ما يكون عاماً وغامضاً، ويتلاشى هذا الغموض في معاني الألفاظ المفردة؛ فإذا دخل اللفظ في ضمائم التراكيب فإنها تحدّد معناه وتخصّصه، وبالتالي يتولد من المعنى المعجمي للفظ معنى آخر يسمى المعنى الراهن أو الحالي، وهناك معايير مختلفة لتحديد المعاني اللفظية أو معاني الألفاظ تحديداً تركيبياً.

♦ ٣-٤ إن معايير تحديد معاني الألفاظ في التراكيب كثيرة منها:

- تحديدها بوضع اللفظ في جملة.

- وضع الكلمة في تركيب وصفي.
 - وضع الكلمة في تركيب إضافي أو مزجي.
 - استخدام الكلمة في سياق مع كلمات أخرى ذات دلالة حسية.
 - التحديد من خلال التبعية كالبديل مثلاً.
 - التحديد بوضع الكلمة في استخدامات مجازية.
- ودلالة اللفظ لا ترتبط بالسياقات التركيبية وحدها، فكثيراً ما يكون التحديد تابعاً لمستوى امتداد الجملة في النص^(٢٥)، ثم إن الانطلاق من النص عند تحديد معاني الألفاظ المفردة يتوازى مع تحديد الجملة في النص، لأن الجملة أقرب ما تكون بدلالاتها ووظيفتها المحددتين وهي جارية في سياقات النص، وهذا يفيد أنها وحدة كلية مترابطة الأجزاء، والجمل يتبع بعضها بعضاً وفقاً لنظام سديد، بحيث تسهم كل جملة بمفرداتها ومعانيها في فهم الجملة التي تليها، وتسهم الجملة التالية من ناحية أخرى في فهم الجملة السابقة، فالجملة في النص لا تفهم في ذاتها فحسب، وإنما تسهم الجمل الأخرى في فهمها وتوضيحها، وهذا يفضي إلى أن الجملة لا تسهم في تحديد المعنى وإنما يتحدد المعنى من خلال النص الكلي.

٤. التماسك النصي:

تعد اللغة شبكة من العلاقات التركيبية على المستوى الصوتي في تأليف الأصوات، وعلى المستوى الصرفي في تأليف الوحدات الصرفية، وعلى المستوى التركيبي في تأليف الكلمات، ويمثل التحليل التركيبي سلسلة في التحليل اللساني للغة، والجملة تعد أساس التراكيب^(٢٦)، والجملة لم نعثر على تسميتها بهذا المصطلح في كتاب سيبويه، وإنما وجد للمرة الأولى في كتاب المبرد (ت ٢٨٥ هـ) الذي استخدم المصطلح في كتابه المقتضب قائلاً: «وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب به الفائدة للمخاطب»^(٢٧).

وقد ذكر هذا المصطلح ابن السراج ت ٣١٦ هـ في كتابه الأصول في النحو في حديثه عن الخبر وأنواعه^(٢٨)، وهذا يفيد أن الجملة وحدة من الدلالات والمكونات الصغرى في النص لم تكن من بدايات التعقيد والتقنين، وهناك تدرج زمني في استخدام المصطلح عند النحاة، مما يفيد أن هذه التراكيب والضمائم العربية التركيبية قابلة للتطور والتأثر بالمفردات، ونعني بذلك أن الجملة أصبحت فيما بعد، تفسر من خلال النص؛ أي من خلال الوحدات الكبرى النصية، ومن جانبنا يمكن القول: إن هذا التطور الذي وصل إليه العلم

اللغوي في المجال النصي مقبول ووارد؛ لأن العلم الحديث لا ينسى القواعد القديمة ولا يتجاهلها، وإنما يستند إليها ويأخذ بها.

ويذكر ابن جني المصطلح (الجملة) في تعريفه لمفهوم الكلام: «وأن الكلام كل مستقل بنفسه مفيد لمعناه والذي يسميه النحاة: الجمل»^(٢٩)، وهذا تعريف جميل مقبول غير أن الاقتصار في التسمية على حد قول النحاة لم تكن التسمية عامة لغوية أو لغوية عامة؛ لأن (الجملة) من المسميات والمفاهيم التي استخدمها النحاة، ويرى الباحث أن الجملة لم تعد بالمسمى القديم وفق الدراسات الحديثة فهي - وإن تكونت من عناصر لغوية إجبارية واختيارية - جزء من النص الحديث، ولا تفسر إلا من خلال الوحدة النصية العامة خاصة في علم لغة النص الذي يفسر الجزء من خلال الكل. والدكتور إبراهيم أنيس أشار إلى مفهوم الجملة: «أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه»^(٣٠)، وهذا يفيد فقط في أنظمة التراكيب والضمائم، أي استخدام الألفاظ القليلة بصورة إسناد بسيط أي جملة بسيطة مما يفضي إلى المعنى المنشود من الجملة، غير أن هذا لا يكفي في علم النص وتحليل النصوص.

ولم يفرد النحاة للجملة باباً خاصاً بالجمل في كتبهم، كما أفردوا للكلام واللفظ المفرد، باستثناء ابن هشام فهو أول من فعل ذلك بتخصيصه باباً في مغنيه للمقارنة بين الجملة والكلام، وهو صاحب نظرية تقوم على تصنيف الجملة تصنيفاً ثلاثياً: اسمية وفعلية وظرفية، وقد اعتبر الجملة الشرطية من قبيل الجملة الفعلية^(٣١).

فهذه التعريفات للجملة التي ساقها نحاة العرب لم تكن متباينة، بل كان هناك إجماع على التعريف وإن كان الحديث عنها في فترات زمنية متعاقبة. ولم يكن الحديث عن الجمل العربية في الدراسات التقليدية يتجاوز العناصر المكونة للجملة، فقد اقتصر على العناصر الإجبارية وبعض العناصر الاختيارية التي يمكن الاستغناء عنها، وإنما كان التركيز على المسند والمسند إليه؛ وهذا يعني أن الجملة عندهم لا تعني النص والنص لا يعني الجملة، وإنما يعني مفهوم الجملة بالاقتصار فقط على عناصرها من الناحية اللغوية وعلاقة اللفظ باللفظ والدلالة الناجمة عن إسناد الركنين، ويرى بعض المستشرقين ومنهم فليش (Fleisch) أنه توجد فجوة كبيرة في النحو العربي نتيجة لافتقار النحاة نظرية عامة للجملة^(٣٢)، وهذا كلام لا أساس له من الصحة؛ لأن النحاة العرب ميزوا الجملة الاسمية من الفعلية، وأدرك سبويه إلى حد كبير مفهوم العناصر الأساسية، وعبر عنها بمصطلحي المسند والمسند إليه، وفسرهما بأنهما العنصران الأساسيان لتكوين الجملة يقول: "باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منهما بداً، فمن

ذلك الاسم والمبني عليه وهو قولك (عبد الله أخوك) و (هذا أخوك) ، ومثل ذلك (يذهب عبد الله) فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء»^(٣٣)، وقد شهد بذلك المستشرق الفرنسي: دونت فرنير: للعرب، وخاصة النحاة في معرفتهم للمصطلح الذي يطلق عليه عندهم (Sujet) وهذا يدل على الاسم المبتدأ المصدرة به الجملة^(٣٤).

ويرى الباحث أن الحديث عند النحاة العرب كان في الاتجاه السليم، وما ورد عن المستشرقين من انتقادات لا يمكن أن تقبل، بل ينبغي الرد عليها لأن النحو العربي منذ سيبويه وحتى أيامنا هذه بصورته التقليدية اقتصر على العناصر الأساسية المكونة للنظام، ومعرفة العلاقة بين العناصر إضافة إلى تحقيق السلامة النحوية والفائدة من الإسناد. ومن جهة أخرى هناك ظاهرة الحذف في الجملة على وجه الجواز والوجوب أدت ببعض المستشرقين إلى توجيه الانتقاد للدراسات النحوية العربية، فقد علل بعض الباحثين حذف عنصر من العناصر الإجبارية بقوله: ”إن الجملة قد تخلو من المسند إليه لفظاً أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره“^(٣٥)، ولكن هذه الدراسة من قبل علماء العرب اقتصررت على الجملة التي هي جزء من النص وتشكل وحدة دلالية صغرى من الوحدة الدلالية الكبرى العامة في النص.

٥- التماسك النصي وفكرة العلاقات الدلالية:

تجدر الإشارة بداية إلى أن النص الأدبي الحديث تناول القضايا الإنسانية والاجتماعية الهامة في حياة المجتمع بصورة تختلف عن النصوص التراثية القديمة، وهذا الأمر يبدو جلياً في المعالجات التي يتناولها الكاتب أو الأديب، خاصة في قضية التماسك النصي، والنص يبدو كأنه قطعة واحدة لا يجوز تفتيتها أو تقسيمها. يضاف إلى ذلك فكرة العلامات الدلالية المميزة التي توحى بالتماسك الدلالي النصي، ومن بين العلامات التي تشير إلى الامتداد الدلالي والتماسك النصي الناجم عن الدلالات المترابطة والتماسكة:

♦ ٥-١ الإسناد إلى المتقدم: وهذا يعني الاستبدال أو الترادف في اللغة، فقد يستخدم الأديب كلمة ما؛ ثم يأتي لاحقاً بكلمة أخرى تحمل المعنى نفسه، كأن تقول: دخلت إلى الغرفة، الحجرة كانت حديثة الدهان، فكلمة الحجرة تشير إلى الشيء نفسه، وتقوم كلمة الحجرة بوظيفة الموضوع تساوي المسند إليه في الجملة.

♦ ٥-٢ الارتباط السببي: أقيمت الحواجز. وقد منع الجنود الناس من المرور، فالعلان أقيمت ومنع بينهما تعلق وارتباط سببي، يعني ذلك أن الجملة الثانية ناجمة عن الأولى.

♦ ٥-٣ الارتباط لوجود دافع أو علة، تعال هنا، فهذا هو خطاب من أجلك، فوجود الخطاب هو الدافع الأساسي.

♦ ٥-٤ التفسير الشخصي: نحو قولنا: قصفت طائرات العدو المواقع، حتى أن الخوف ملاً لقلوب الأطفال، فالعلامات الدلالية المميزة أو الدوال ظاهرة بين القصف والخوف.

♦ ٥-٥ التخصيص: كأن تقول: وقع اشتباك بين المقاومين والجنود، لقد انكسر ذراع الجندي، قوله: اشتباك وانكسر بينهما علاقة اشتغال من الممكن أن تندرج تحتها الحوادث.

♦ ٥-٦ نظام ما وراء اللغة: هذا يكون من خلال استخدام الأحداث بالإخبار عنها، ولا يوجد بينها رابط دلالي واضح، فنقول: ذهب إلى الجامعة، أوقفه الجنود، ثم سافر إلى السوق المركزي، ثم وقع صاحبه، فانكسر ذراعه... الخ، عرفت ذلك كله صباحاً، فقوله عرفت ذلك كله تدل على أن المقصود هنا مجرد الإخبار عن أحداث عدة وقعت.

♦ ٥-٧ الارتباط الزمني: خرج المسؤول الساعة السابعة، ثم دق جرس الباب، ودخل رجل إلى الموقع، فهنا حصل الارتباط من خلال التقابل الدلالي بين خرج، ودخل.

♦ ٥-٨ الارتباط الافتراضي: فنقول: ذهب الرجل إلى الحانوت، وأن شخصاً ما قد أعطاه سلعة: فهناك ارتباط إشاري بين الرجل والضمير في (أعطاه)، ونجد تناظراً بين كلمة ذهب وسلعة: لأنها صنف مرتبط بالهانوت (الدال).

♦ ٥-٧ التقابل العكسي والتطابق بين الإجابة والسؤال: فنقول: الرجل المؤمن صادق، ولكن على العكس من ذلك فإن أخاه كاذب. فالارتباط الدلالي يبدو من خلال صلة القرابة، والآخر عن طريق التقابل: صادق - كاذب. ونقول: (ماذا فعلت أمس؟ ذهبت إلى الجامعة)، والسؤال هناك عن فعل شخص آخر، وقد تحدد هذا الفعل بالإجابة (الذهاب إلى الجامعة).

♦ ٥-١٠ المقارنة والإضراب عن قول سابق:

المقارنة: يمتلك المسلم القناعة والصبر بينما يمتلك الكافر الإجرام والحق.

الإضراب: رأى محمد خالداً، لا، إبراهيم هو الذي رأى خالداً، وهنا تناظر دلالي تركيبى جزئى بين القولين، فضلاً عن أن النفي هنا يخلق تناظراً دلالياً جزئياً بين فاعلين (٣٦)، وهذه تسمى أنماط الارتباط الدلالي الممكنة بين الأبنية الصغرى للنص، وهذا الجانب يكاد يقتصر على العلاقات الدلالية، ولكن هناك الوحدات الدلالية المركبة التي تمثل ما يسمى بالأبنية الكبرى للنص.

والأبنية الكبرى للنص تختص بالصلات الدلالية السائدة بين عبارات النص، وتنشأ هذه العلاقة بين الوظيفة التداولية والمضمونية التي تؤديها مكونات النص، فالنص في الأدب الفلسطيني الحديث عندما يحتوي على مجموعة من الجمل تتحدث عن موقف مؤلم كالحصار مثلاً، فإن هذه الجمل ترتبط بحقول دلالية وتنشأ عنها وحدة دلالية كبرى، فوحدة الدلالة ترتبط بغرض النص أو ما يسمى بالارتباط النصي التداولي، وكذلك ترتبط بالحقول الدلالية، ولا شك أن إمكانيات بنية النص المختلفة تؤثر في اختلاف الأبنية الكبرى، ويمكن القول إن الأبنية النصية المركبة تقتضي وجود أبنية كبرى ثانوية وأخرى رئيسية، وقد جعل فان دايك للأبنية الكبرى الرئيسية أربع سمات:

إهمال المعلومات غير الواردة أو الأقل أهمية، وانتقاء المعلومات الأساسية التي يعد غيرها نتائج لها، وتعميم المعلومات التي يظهر بعض المسائل في صورة مجردة، والإجمال الذي يتجاوز المعلومات غير المهمة أو المعروفة ضمناً، ولا يتناول المعلومة الأساسية حرفياً^(٣٧).

ومن جهة أخرى يركز علم النص على العلاقة بين العنوان ومضمون النص، وينطلق في ذلك من أن وضع عنوان النص يتأثر باعتبارات سيميولوجية ودلالية وبرجماتية، وبالتالي يفهم من هذا الكلام أن العنوان له قيمة إشارية (سيميولوجية) تفيد في الوصف النصي، وفي إطار التمييز ميز بيرس (peirce) بين ثلاثة أنماط من العلامات اللغوية؛ وهي المؤشر والأيقونة والرمز^(٣٨)، فينبغي أن يدخل عنوان النص الأدبي في إعداد الرموز التي تعتمد على العرف التقليدي، ويرى الباحث أن المقومات السيميولوجية لا تكفي لوصف العلاقة بين العنوان والنص، ويلاحظ في الغرب اليوم اختيار عناوين قصيرة رمزية أو إشارية، ويقصد بمصطلح المؤشر إقامة علاقة سببية بين واقع لغوي أو حدث لغوي، وبين شيء تدل عليه هذه الواقعة، وتخص هذه العلاقة أحداثاً تتعلق بمواقف القول: فقد يكون ارتفاع الصوت مؤشراً لحالة هياج لدى المتكلم ولكن عند بيرس يرتبط المؤشر بالواقع الخارجي فيمكن القول: إن الدخان مؤشر للنار، ولا وجود هنا لعلاقة تشابه كما هو الحال بالنسبة للأيقونة، ولا لعلاقة اصطلاح كما هو الشأن بالنسبة للرمز.

٦- الشروط النحوية للتماسك النصي:

يمكن التفريق بين الشروط النحوية المتعلقة بالجملة النحوية في النحو العربي التقليدي، والشروط النحوية المتعلقة بنحو النص في علم اللغة النصي، فالقواعد والضوابط في النحو التقليدي تستند إلى الأبنية التركيبية المحددة على صعيد الجملة الواحدة، وهذه الجملة مكتملة معنى وبنية من حيث الاستخدام، واختيار العناصر اللغوية الإجبارية

والاختيارية، وفق ضوابط الإعراب والبناء، ووفق مقتضيات المقام اللغوي، وهذه القواعد تخضع لظواهر منها: الإسناد والتقديم والتأخير والوجوب والجواز والحذف والذكر والوصل والفصل، غير أن هذه الظواهر لا تتجاوز الجملة الواحدة، والبحث يقع في إطار الجملة على المستوى الخطي الأفقي فقط ولا يتعداه، أي لا يبحث في المستويات الرأسية، والعلاقات بين العناصر اللغوية على صعيد النص بشكل عام.

أما بالنسبة للشروط النحوية التي يجب توافرها في النص من منظور علم لغة النص الحديث، فهي تأخذ باعتبار النص وحدة واحدة وبينية شاملة معقدة متماسكة، ومن بين صور هذا التماسك من الجانب النحوي النصي: الإعادة، ومبدأ الإعادة، والحديث هنا عن بعض الظواهر في نحو النص، وليس عن العناصر أي عناصر التماسك، فعناصر التماسك منها الحبك، والسبك والرصف والمقام والتوازي... الخ.

♦ ٦-١ الإعادة: وهذا النوع يقسم إلى نوعين: الإعادة الصريحة والإعادة الضمنية، غير أن الإعادة الصريحة يمكن أن تكمن في تطابق الإحالة ويقصد هنا بالتطابق بين عناصر الإحالة، وعناصر الإشارة (تساوي الإشارة)، لتعابير لغوية معينة في الجمل المتعاقبة لنص ما، إذ يكرر تعبير معين كأن يقع التكرار كلمة أو ضميمة من خلال تعبير أو تعبيرات عدة في الجمل المتتابة في النص، في صورة مطابقة إحالية، وهذا يعني (الربط)، فالربط من أبرز الصور التي تؤدي إلى التماسك النصي وإيجاد بنية نصية كاملة، ولهذا نجد الإحالات إما أن تكون أشخاصاً أو أشياء أو أحوالاً، وقد تكون وقائع وعلى شكل الأفعال والتصورات^(٣٩)، ويفهم من خلال هذا الكلام التكرار أي: إعادة الاسم أو اللفظ وتكراره في النص من خلال السياقات اللغوية، مما يضيف على النص نوعاً من التماسك من خلال العناصر المتقدمة والمتأخرة واستخدام الإحالات، فنلاحظ: «استطاع سؤال أبيها أن يغتال جميع اللحظات التي جلسنا فيها سوياً، وأن يحرق كل رسائل العشق التي تبادلناها. تمكن أن يبدي جميع كلمات الحب التي تناجيناها. ترك سؤال أبيها أثراً كمفعول مليون قنبلة نووية ألقى بها معتوه على كوكب الأرض دفعة واحدة»^(٤٠). فعبارة (استطاع سؤال أبيها أن يغتال.....) شاملة لقوله: تمكن أن يبدي جميع.... بالإضافة إلى أن الإعادة ظاهرة خاصة بين الألفاظ: الحب والعشق، والفائدة هنا من التكرار هي التفصيل، وقول آخر: «تنطبق الجدران علي، أتيس كغصن مقتول، أقطف الزيتون، أقطف اللوز والحنون»^(٤١)، فقوله: أقطف، وأقطف تكرار مع وجود الإضمار المكرر في كل صيغة، فقد يلجأ الكاتب أو المبدع إلى تكرار وحدة معجمية واحدة، (ثلاثون عاماً مضت كأنها ثلاثون عاماً! رجلاً ليسوا برجال، وخيولاً ليست بخيول، وسيوفاً ليست بسيوف)^(٤٢)، فالتكرار المعجمي فيه إعادة صريحة لبعض الألفاظ، وهنا يفيد التكرار معنى الاستنكار الذي يقصده السارد، فالتكرار

المعجمي واضح، وكذلك الاستهجان لبعض المظاهر الماثلة في واقع الشعب الفلسطيني. وقد يلجأ الأديب إلى تكرار وحدة نصية: «ها هو بيتنا متناثر ركاًماً... أقسم أني أراها تلومني. أقسم. وربما أن الأوان أن أنثر أنا بها شبك بنت الحاكم وغرتها. أعتقد أنه أن الأوان» (٤٣)، فالتكرار يبدو من خلال قوله: أن الأوان، والقسم المكرر لتأكيد المأساة، وقوله أن الأوان تأكيد لحق المواطن في الذود عن نفسه، وهذا من قبيل الإعادة الصريحة، ويشير النص إلى معلومات غير موجودة في النص وإنما خارجه، وبالتالي يفترض الكاتب في المتلقي أن يعرفها ضمناً، أو تكون معلومة لديه، وقُدِّمت هنا من خلال استخدام البديل اللفظ المكرر وما يحمله من دلالة، وكذلك استخدام الضمائر التي وردت متصلة ومنفصلة في النص بصورتها أدت إلى الربط والتماسك النصي، فالإعادة تبدو من خلال الأسماء والضمائر، فمن خلال الأسماء أو ما يسمى بـ (الضمائم) الاسمية ويقصد بها الضمائر، نجمت عن ذلك علاقات معينة أكثر، فلا تتساوى الأسماء التي كررت من اسم صريح أو ضمير، وتقع الألفاظ المكررة في علاقة الإعادة، أي أنها تقترن باسم واحد مهما تكررت الألفاظ التي تنتمي إلى حقل معجمي واحد، وربما يكون تكرار، ولكن لا يبنى الربط على القائم من المطابقة الإحالية، ومعنى ذلك أن التكرار لا يعني الاقتران بالربط.

♦ ٦ - ٢ الإعادة من خلال الضمائر: والضمائر ألفاظ تحل محل الأسماء، وبمعنى أدق التي تقوم مقام ضمائم اسمية، غير أنها ذات محتوى دلالي أصغر، وينحصر معناها في وسم الجنس النحوي، ولذلك تعد بحق المفاهيم العليا الأعم لأقسام الاسم (٤٤)، وإلى جانب الضمائم تستخدم صيغ قصيرة أخرى، يمكن أن تستخدم تعبيرات مستأنفة، وخاصة الألفاظ الإشارية (أسماء الإشارة) ما دامت لا ترد مصاحبة للاسم، أي في وظيفة الأداة، وحول الظروف وكذلك الظرف الضميري ومنها:

- ضمائر الإشارة —————> ذلك، ذاك، ذاك.
- الظروف —————> ثم، هناك آنذاك، ومن ثم.
- الظروف الضميرية —————> عند ذلك، وفي ذلك، وعلى ذلك، وبذلك، ومن خلال ذلك... إلخ.

فهذه التعبيرات تحت مصطلح: بدائل الصيغ، ويشير درس (٤٥)، إلى أن بدائل الصيغ تطلق على التعبيرات التي تستخدم فقط مثل الضمائم والظروف المذكورة بناء على مضمومها الدلالي الأصغر في إعادة أبنية لغوية أخرى متطابقة في الإحالة، وبشكل عام يمكن القول إن الإعادة من خلال أفقية النص تسير من اليمين إلى اليسار، أي أن بديل الصيغة يعقب في كل الحالات التعبير المرجع، وهنا يتحدث البحث اللغوي النصي عن

الإحالات إلى المتقدم ويسمى بدائل الصيغ الدالة على إحالة إلى مذكور سابق، وهناك الإحالة إلى اللاحق فنلاحظ:

- ٦ - ٢ - ١ الإحالة البديلة: وذلك من خلال استخدام الضمائر، وقد تحدث النحاة عن الضمائر من حيث البناء والنوع والعلاقة والدلالة، والضمير ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم لفظاً أو معنى أو حكماً^(٤٦)، والضمائر المتصلة تؤدي وظيفة مهمة، وهي أمن اللبس، وتحتاج إلى المفسر والذي يسمى العنصر الإشاري، وهذا واجب التقدير لفظاً أو معنى، كأن تقول: ضرب زيد غلامه: إحالة سابقة، أو ضرب غلامه زيد: إحالة لاحقة، ومن هنا تبين أن الإحالة لها عنصران (العنصر الإحالي والعنصر الإشاري)، ومن أبرز صور الإحالة الخارجية: (جر أقدامه قاصداً.... عبر الصالة تاركاً أحلامه تحت أقدام الباطون^(٤٧)) فالعنصر الإحالي الضميري في (أقدامه، أحلامه) مرتبط بشخصية العامل الفلسطيني والذي لم يصرح به، في النص المذكور.

- ٦ - ٢ - ٢ الإحالة الداخلية: وهذا النوع يتضمن المتقدم واللاحق؛ أي: الإحالة السابقة والإحالة اللاحقة فنلاحظ: (وجاءت للناس صورة الزقاق، كنعان ثابت يحصد عساكر اليهود ويغادر الزقاق. قال الرجل: هل كم يومها بثقة وغادر)^(٤٨)، فالإحالات: الزقاق إحالة مكررة، والثانية: إحالة سابقة معجمية (عساكر اليهود - هل كمهم) فجاء العنصر الإحالي في (يومها) مرتبطاً بالنص، كنعان ثابت يحصد. أما الإحالة اللاحقة فنلاحظ: لم يتردد كثيراً وكعادته في اختصار المسافات... رفع الإكليل عن رقبته وتقدم منها.

أحني رأسك قليلاً!

بل اصعد أنت إلي!!!

لكنه تمالك وبثقة قلدها إكليلاً.

من أين أنت؟ سألته بغنج.

من قلعة الساحل الجنوبي غزة... وأنت؟

مقدسية...!!! انتبهت إلى بعض زملائها ينادون عليها...^(٤٩)

فجاءت عناصر الإحالة المؤنثة في: (منها، إليها، قلدها، أنت) مرتبطة بالعنصر الإشاري (مقدسية) والسياق الحوارية في النص يتطلب الإطالة، وهذا ليس شرطاً أساسياً في الإحالات.

- ٦ - ٢ - ٣ وهناك الإحالة المشتركة وتتمثل في الشكل الآتي:

ع ح ١ + ع ش ٢ ← ع ح ٢ + ع ح ١^(٥٠)

وهذا النوع يمثل صوراً أكثر تعقيداً في الترابط والتماسك النصي ومن أشكاله: في البدء جاءهم الدرويش، حامت مسبحته أمامه وصاح: يا سامعين الصوت... يا ناس... كنعان... والله... قد ظهر^(٥١) فالعنصر الإحالي في (جاءهم) يرتبط بالعنصر الإشاري (ناس) والضمائر المفردة محالة إلى الدرويش وقد أمن اللبس لاختلاف الإحالتين في الأفراد والجمع.

♦ ٦-٣ الإعادة الضمنية: تتميز الإعادة الضمنية على النقيض من الإعادة الصريحة بأنه لا توجد بين التعبير المستأنف في الإعادة اسم أو ضمنية اسمية، وبين التعبير المستأنف بفتح النون والذي يسمى التعبير المرجع، أية مطابقة إحالية، ف كلا التعبيرين يستند إلى أصحاب إحالة مختلفين، أي أن العناصر الإحالية لا تتفق، وكل إحالة تحيل إلى شيء يختلف تماماً عن الآخر، فالإحالة لها لوازم وعناصر تشكل معاً (الإحالة)، غير أن هذه الإحالات المختلفة التي تحيل إلى عناصر مختلفة تماماً تنطوي على علاقات، وهذه العلاقات بين العناصر التي تقع موضع الحديث، ويقصد بذلك العناصر الإشارية، ومن جهة أخرى نجد أن هذه العلاقات بين الإحالات محدودة تماماً، من أبرزها علاقة الجزء أو علاقة الاشتمال.

وقد تخلو النصوص التي تشكل الإعادة الضمنية من الروابط؛ لأن العناصر الإحالية تستخدم معها عناصر إشارية مختلفة تماماً، إلا أن وجود العلاقة بين العناصر لا يظهر بشكل صريح، وإنما يظهر من خلال الامتداد الدلالي للعناصر اللغوية المستخدمة، مع وجود خيوط تربط بين العناصر من خلال التوافق الدلالي لبعض العناصر، أو خيوط لبعض المواقف الدلالية الناجمة عن الاستخدام مما يعني زوال الاختلاف، وكأن الإعادة لنص ما لا تكون بالعناصر المستخدمة في الصورة التي يظهر فيها النص، وإنما من خلال عناصر أخرى ودلالات أخرى تحمل المضمون، فتبدو الإعادة للنص الأول أو التركيب الأول وكأنها متضمنة المعنى المتقدم.

وهذا يعني التكرار ولكن بطرق حديثة يوظفها علم لغة النص مما يعني أن الدلالة تخضع للتطور، فقد تأخذ مجال التخصيص وقد تميل إلى التعميم، أما التخصيص للدلالة فقد يقتصر على اللفظ الواحد أو الاسم، وبالتالي هناك تدرج في التسمية على شكل هرم من الأعلى إلى الأسفل أو العكس، فعلى سبيل المثال لو قلنا: (شجرة) كلمة عامة ذات دلالة عامة، غير أنه مرتبط باسم يحمل معنى عاماً، فتضم هذه الكلمة الأشجار كافة على وجه العموم، ولكن إذا قلنا شجرة البرتقال أو الليمون اتجهنا نحو التخصيص، ويمكن التدرج باتجاه التخصيص أكثر، غير أن الإعادة الضمنية لا تعني إعادة اللفظ أو الكلمة، وإنما إعادة باستخدام عناصر مختلفة تماماً في معناها ودلالاتها، مع وجود خيوط الدلالة

الأولى للاسم الأول أو الركن الأول، ولكن علم لغة النص يتعامل مع الوحدات الكبرى خاصة الوحدة الدلالية الكبرى للنص أكثر من الدلالات المرتبطة بالأبنية والتراكيب، ومن جهة أخرى يمكن إدراك الدلالة الخاصة أو الشبيهة بالخاصة بسهولة ويسر، على حين نجد إدراك الدلالة الكبرى بحاجة إلى تعمق وتركيز والمأم (٥٢).

ومن جهة أخرى فإن الدلالة قد يراد بها العموم، أي: تعميم الدلالة، والتعميم يختلف عن الإعادة، والإعادة لدلالة ما لا تكون بالصيغ والأبنية الأولية، وإنما يؤتى بدلالة تراكيب وأبنية كبرى تنطوي على دلالة جزئية لبعض التراكيب والأبنية في نص ما، وقد تقع هذه الإعادة في نصين مختلفين تماماً أحدهما شعر والآخر نثر، فقد يضمن الشاعر بيتاً من أبيات القصيدة دلالة بعض الأبنية في النص النثري على أن تكون هذه الدلالة كبرى أو دلالة ناجمة عن الوحدة الكبرى للنص، فنلاحظ:

- إعادة ضمنية على مستوى الألفاظ أو الأبنية الصغرى (الجمل).
- إعادة ضمنية للدلالة على المستوى النصي.
- إعادة ضمنية للدلالة بين نصين مختلفين.
- إعادة ضمنية لبعض المواقف من خلال دالتين مختلفتين تماماً.

وعندما نتحدث عن الدلالة لا يمكن الفصل بين الوحدات الدلالية الناجمة عن استخدام العناصر اللغوية في الأبنية والتراكيب والضمائم وبين الدلالة الكلية الناجمة عن النص، باعتباره بنية كاملة متماسكة، فالبنية النصية الكلية تفضي إلى دلالة كبرى، غير أن هذه الدلالة الكبرى لا تتفكك إلا من خلال الوحدات الصغرى، مما يعني أن النص ينظر إليه باعتباره وحدة واحدة بجملة وتراكيبه ومضامينه، فنلاحظ أن العناصر اللغوية المكونة لجملة ما تفضي إلى جملة أخرى، والتي تليها تلزم الكاتب بالجملة اللاحقة، وهذا في حد ذاته تلاحم وتماسك، مما يعني أن الناتج الدلالي نجم عن الوحدات المستخدمة، وبالتالي من الممكن أن تكون إعادة لبعض المواقف أو الألفاظ بشكل صريح أو ضمني، وربما تنجم الإعادة عن تقارب دلالي ويتحقق هذا عندما تتقارب المعاني، ولكن هناك اختلاف بين العناصر والمكونات في بعض الملامح.

٧. الربط الإحالي:

تعد الإحالة من أبرز عناصر التماسك النصي، وفيها تستخدم العناصر الإشارية والإحالية، والتماسك النصي لا يتشكل إلا إذا كان هناك تماسك نحوي دلالي بين العناصر اللغوية، وبالتالي تؤدي الإحالة واستخدام الروابط دوراً في إنتاج نص متماسك، وبنية

منسجمة بالشكل الذي يراه اللغويون في علم لغة النص، وهذه الروابط لا يجوز نزعها، وإسقاطها يؤدي إلى تفكك النص وتباعده جملة ومكوناته، وبدونها لا تستقيم السلامة النحوية.

ويقضي المقام هنا التفريق بين العناصر التي تؤدي إلى التماسك والانسجام من خلال الإحالة، فالعنصر الذي يشكل إحالة يرتبط بعنصر إشاري، إذ لا بد من الإشارة إلى الفرق بينهما. وقبل الحديث عن العناصر الإحالية والإشارية تجدر الإشارة إلى أن عالم النص (weltext) هو العالم الداخلي^(٥٣)، والنص من حيث هو علامات دالة شفافه تغيب عن النظر، فيخترقها مباشرة إلى مدلوله أو مرجعه، وهو ما يطلق عليه عالم الخطاب، وهو جملة من الأحداث أو الوقائع تؤديها عدد من الذوات تجري في الزمان والفضاء، وهي نفسها تخضع في جريانها للمدى والتتابع والترتيب، أي أن ذلك العالم مركب كذلك في جريانها للمدى والتابع والترتيب، أي أن ذلك العالم مركب كذلك؛ إذ النص مثل العالم الذي ينقله أو يصوره، يتكون من عناصر تربط بينها علاقات، وهذه العلاقات تؤدي بأدوات الربط، وأما العالم الخارجي للنص فيتكون من صور وعلاقات وروابط تتشكل على نحو مغاير، ويحاول العالم الداخلي محاكاته محافظاً على صلات وثيقة معه، حتى يتيح درجة مناسبة للملاحظ من درجات الفهم والتفسير.

ويرتكز الانسجام النصي على مجموعة من العناصر وتشكل الروابط جزءاً مهماً من هذه العناصر، فهي وسائل لغوية تعمل على انتظام العناصر المكونة لعالم النص، وتنظيم عناصر الخطاب، وكانت ملاحظات أضافها الباحثون المفسرون إلى المقولات النظرية، فأتاح البحث شيوع هذه العناصر الرابطة وتعدد دلالتها، ويتناول الباحث هنا بعض الشيء عن العناصر الإحالية على وجه التطبيق.

فالبنية الإحالية تعد أجود الأبنية التي تتشكل منها البنية الكلية للنص، وهذه البنية العامة الكبرى نظام من البنى، كل واحدة لها قواعدها الخاصة بها، تقيم بها وجهاً من وجوه النص بصورة تركيبية زمانية إحالية، وتتوافر هذه في مستويين: أحدهما داخل الجملة، والآخر داخل النص^(٥٤).

وفي البنية التركيبية تحكم الجملة الأولى سائر الجمل اللاحقة لها، وهي المعلم الأول المؤسسي لكل معالم النص، وفي البنية الزمانية يحكم الفعل الرئيسي، أو كل مكون دال على زمن إشاري في كل جملة كل الأزمنة في الأفعال أو غيرها في جملته تلك، وهذه العناصر فرعية ثانوية في التركيب، وفي الإحالة يحكم العنصر الإشاري كل العناصر الإحالية المتعلقة به، فيعطيه قيمتها، وهذا التحكم لا يراعي الحدود التركيبية، ولا تفرض عليه

الخطية في الكلام اتجاه واحداً، وأكبر دليل على ذلك الإحالة إلى اللاحق، فتبدو الإحالة النصية:

- نص ————— عامل إحالي + م ش ر (مجموعة إشارية رئيسة).
- أما النحو التركيبي: نص ————— ج ١ + / - ج ٢ + / - ج ٣ + / - ج ٤ (٥٥)

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة العلاقات الإحالية في النص تثير البنية فيها، فالإحالة رابط دلالي إضافي، لا يطابقه أي ربط تركيبى، وقد تقوم الإحالة على نوعين من الربط الدلالي: ربط دلالي يوافق الربط البنيوي (التركيبى)، وربط دلالي إضافي وهو الربط الإحالي. ويعمل الربط الإحالي على مد جسور الاتصال بين الأجزاء المتباعدة في النص مما يؤدي إلى شبكة من العلاقات الإحالية بين العناصر المتباعدة في فضاء النص، فتجتمع في كل واحد من تلك الأجزاء عناصره متناغمة.

ويرى كلماير (Kallmeyer) أن الإحالة هي العلاقة القائمة بين عنصر لغوي يطلق عليه (عنصر العلاقة)، وضمانر يطلق عليها صيغ الإحالة، وتقوم المكونات الاسمية بوظيفة عناصر العلاقة أو المفسر، وكذلك يمكن تسميته بعنصر الإشارة، ويرى أن عناصر لغوية مركبة من أداة واسم من خلال توسيع المركب القضوي (الإحالة) تؤدي الوظيفة أيضاً، واتساع مفهوم الإحالة يؤدي إلى زيادة العناصر القائمة بتلك الوظيفة، مثل: هناك، تبعاً، أو وفقاً، حسب، لذلك، حيث، إذ التي تعتبر من قبيل الظروف (٥٦).

وقد تطلق العناصر الإحالية على قسم من الألفاظ لا تمتلك دلالة مستقلة، بل تعود إلى عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء النص أو الخطاب (٥٧)، فهي تشير وتعين المشار إليه في المقام الإشاري، وتعوض المشار إليه فتحيل عليه وترتبط به، غير أن الأسماء الموصولة في حالة الإحالة تكتفي بوظيفة التعويض، وهي مبهمة تحتاج إلى صلة تفسرها، ومعها يعدُّ العنصر الإشاري قسيم العنصر الإحالي؛ إذ لا يمكن أن يكون للأخير قيمة دون الأول.

وقد أشار الباحث إلى التفريق بين العناصر الإحالية والإشارية سابقاً دون تفصيل القول في هذه الفروق، ويرى الباحث أن الوحدات المعجمية تقوم بوظيفة العنصر الإشاري، وتشمل كل ما يشير إلى ذات أو موقع أو زمن إشارة أولية، لا تتعلق بإشارة أخرى سابقة أو لاحقة، فيمثل العنصر الإشاري مؤشراً لذاته، لا يقوم فهمه أو إدراكه على غيره، وتمثل العناصر الإشارية فيه جملة الذوات التي تكون العناصر الأساسية الدنيا في عالم الخطاب، وهذه الذوات تتصل بالمقام دون توسط عناصر إحالية أخرى، مرتبطة بالحقل الإشاري، وهذا الارتباط يكون أنياً مباشراً، لا يتجاوز ملابسات التلفظ التي يتقاسمها طرفا التواصل، فبذلك تقابل العناصر الإحالية التي ترتبط بالسياق، وما يتعلق به من ملابسات.

والمشار إليه لازم الورد سابقاً أو لاحقاً، ليجيز وجود المحيل وتماسكه وانسجابه، فالجامع الأساسي في النص هو ذات المتلفظ.

٨. نصوص تطبيقية:

اختار الباحث بعض النصوص القرآنية للتطبيق؛ وذلك لبيان الصور الإحالية والإشارية فيها، والمرسل بالنسبة للنص القرآني يوضع في الاعتبار دائماً أثناء التحليل وهو الله سبحانه وتعالى، ويقع وجوده خارج النص في معظم السياقات، وذلك حين لا يرد اسم من أسمائه صراحة في النص أو داخل النص، والمرسل إليه النبي عليه السلام في نطاق محدود أحياناً، بالإضافة إلى المخاطبين أو المرسل إليهم الذين أرسل إليهم الخطاب في ظروف ومناسبات وسياقات معينة بمفهوم واسع، وقد يتسع محيط المرسل إليه فينتقل الخطاب إلى درجة أخرى من التعميم تتجاوز حدود دلالة المفردات المكونة لبنية النص، وبالتالي يلاحظ في النصوص القرآنية مستويان يشكل منهما عامل الإحالة: المستوى الأول مستوى خارجي يدل على وجود ذات المخاطب خارج النص، وتتوافر فيه إحالة على خارج اللغة.

المستوى الثاني مستوى داخلي يختص بالنص المدروس، وعناصر الإشارة تحيل إلى عناصر داخل النص والإحالة هنا تكون لغوية. ويمكن القول إن العناصر الإشارية منها عناصر إشارية معجمية وأخرى نصية، فعناصر الإشارة هي ذوات أو مفاهيم جرى التعبير عنها في شكل أسماء أو مركبات اسمية تذكر بشكل صريح عند ورودها أول مرة في النص، وتقسم العناصر الإشارية في عالم النص الداخلي إلى:

■ عنصر إشاري يذكر مرة واحدة في النص ولا يحال إليه فهو غير عامل؛ إذ لا يحكم مكوناً آخر بعده أو قبله باعتماد عامل الإحالة.

■ عنصر إشاري يذكر مرة واحدة ثم يحال عليه بمضمر أو بلفظه مرة أو أكثر في غرض النص فهو عامل مفرد دائماً يرد في رأس الوحدة الإحالية التي يحكمها، والتي يمكن أن تتكون من عدد غير محدود من العناصر الإحالية. ومفهوم الإشارة هنا بوجه عام لا ينبغي أن يستدعي باستمرار ما أورده النحاة عن أسماء الإشارة المبهمة، وينقسم العنصر الإشاري إلى معجمي ونصي، ويتمثل النصي في مقطع أو جزء من النص، يحال عليه بعنصر إحالة نصي، فالعناصر الإشارية النصية هي مقاطع من الملفوظ، ربما تطول أو تقصر، وقد تمثل جزءاً من مقاطع تجري الإحالة عليها لتجنب التكرار، وتتميز العناصر الإشارية النصية عن المعجمية بأنها أقل انتشاراً، ووجودها اختياري، والعناصر الإحالية التي تقتضيها محدودة في الرصيد اللغوي.

وتقوم الإحالة بدور بارز في إنشاء التماسك الدلالي للنص، فمنها ما هو إحالة إلى داخل النص أو اللغة، ومنها ما هو إحالة على خارج النص، وهذا النوع مرتبط بأنواع محدودة من النصوص، وتحتاج إلى جهد أكبر للكشف عنها، وإيضاح كيفيتها، وتأويل العنصر غير اللغوي الذي يحكمها ويقع خارج النص، وفي هذه الحالة يستعان بالسياق والمقام الخارجي في تفسير الإحالة النصية^(٥٨)، ويمكن القول إن العنصر الإحالي هو كل مكون يحتاج في فهمه إلى مكون آخر يفسره، ويمثل أبسط عنصر في بنية النص الإحالية.

أما العنصر الإحالي المعجمي فإنه يعود إلى مكون مفسر له يدل على ذات أو مفهوم مجرد، والعنصر الإحالي في النص يعود على مكون مفسر يمثل مقطعاً من النص.

♦ ٨-١ البنية الإحالية لضمير الذات: تناول النحاة الضمائر في دراساتهم، وربطوا بينها وبين الإبهام وخاصة أسماء الإشارة^(٥٩)، ولا نسلم أنه يكون نكرة؛ أي: الضمير؛ لأننا نعلم قطعاً من عني بالضمير^(٦٠) ولكن النحاة أوجبوا البحث عن الظاهر الذي يفسر المضمير؛ أي تحديد الاسم المشار إليه، العنصر الإشاري، والذي يقيم علاقة الربط مع الضمير المحيل أي: العنصر الإحالي، كما في قوله تعالى: ﴿إنا سنلقي عليك قولاً ثقیلاً﴾ [سورة المزمل آية ٥] فالشكل: إن + الضمير + عنصر الإحالة.

فالبنية الإحالية تصدرت الحديث، وأن حدث الإلقاء يوجد من خلال الضمير الإحالي، إلى ذات تقع خارج النص اللغوي، وذلك بإسناد الفعل إلى الخالق مباشرة، وقد تتأخر الإحالة قليلاً حين تتقدم الإشارة إلى شيء جليل يريد الخالق من خلاله أن ينسب إليه الفعل في صورة لا تحتل الشك، قال تعالى: ﴿حم، والكتاب المبين، إنا أنزلناه في ليلة مباركة﴾ [سورة الدخان آية ١-٣]، ويرتبط فعل الإرسال بمواقف التكذيب والإعراض والإنكار، قال تعالى: ﴿إنا أرسلنا عليهم ريحاً صرصراً في يوم نحس مستمر﴾ [القمر آية ١٩] موجهة للتذكير بما حدث لقوم عاد، فالتقديم عن الإعراض والتكذيب والاستخفاف.

وفي سورة (ق) نجد السياقات التي تقدمت كلها تمهد للبنية الإحالية، فالجو العام إعداد ليوم القيامة، وتعضد الأفعال المستخدمة هذه الصورة الكلية، وحديث آخر عن الجنة والنار والهلال والقدرة، كلها أدلة على ضرورة الطاعة والإذعان، ثم تتقدم بنية الإحالة مباشرة تحديداً لفعلي الإحياء والإماتة في قوله تعالى: ﴿واستمع يوم ينادي المناد من مكان قريب، يوم يسمعون الصيحة بالحق ذلك يوم الخروج، إنا نحن نحيي ونميت وإلينا المصير﴾ [سورة ق آية ٤١-٤٣].

وهناك نوع آخر من الإحالة، وهذه الإحالة إلى متأخر، والأمر المحال إليه يختص بكلام الله عز وجل، فالصورة المكونة من: إن + ضمير غيبة + ل + عنصر معجمي دال،

وردت في عدة مواضع، قال تعالى: ﴿إِنَّهٗ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [سورة الواقعة آية ٧٧]، ويجمع بينها داخل سياقاتها قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسَمُ...﴾ فهي جملة مهيئة للإشارة إلى شيء عظيم، والجمال التالية مؤكدة لهذه الدلالة إذ يقول تعالى: ﴿فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ، لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمَطْهُرُونَ، تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الواقعة آية ٧٨ - ٨٠]، وكلها مفسرة للضمير المبهم المتقدم، ويمكن أن تكون الصورة المجردة التي يأتي عنها هذا النمط هي: إن + ه + ل + ج + ج ٢ (٦١) ويعني: أداة التوكيد + ضمير غيبية مبهم [عنصر إحالي] + حرف توكيد + اسم [عنصر إشاري مفسر] + جملة مؤكدة له [توكيد للرسالة] وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهٗ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ [سورة الطارق آية ٨] وقد سبق هذه الآية تمهيد، فبعد القسم يوجه الخالق (وهو مركز الإحالة) خارج النص أمراً إلى الإنسان عنصر معجمي مفرد داخل النص.

٨- ٢ ضمير الشأن: ويشكل بنية إحالية، وقد حرص النحاة على تأكيدها، والضمير مبهم غائب، يتصدر الجملة، يفسره ما يليه ويقصد به التعظيم والتفخيم، فهو كناية عن الجملة بعده، وتكون الجملة خبراً وتفسيراً له ويطلق عليه ضمير الجملة، قال تعالى: ﴿يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النمل آية ٩] ففي تفسير هذا الاستخدام لم يقل: إني أنا الله، ولو قاله لكان المعنى في التفخيم على صحته دون المعنى في قوله: ﴿إِنَّهٗ أَنَا اللَّهُ﴾، وذلك أن هذه الهاء ضمير الأمر والشأن غير راجع إلى مذكور في اللفظ، فهو ضمير مبهم، وقد دخل الكلام بذكره وتفسيره بالجملة بعده (٦٢)، وقال تعالى: ﴿قَالَ مُعَاذُ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنُ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ الظَّالِمُونَ﴾ [يوسف آية ٢٣]، الأجود في الضمير أن يعود إلى الله، أي: إن الله ربي أحسن مثواي، أو يكون ضمير الشأن، وعني بربه سيده العزيز، فلا يصلح لي أن أخونه، وفي قوله تعالى: ﴿جَنَاتٌ عِدْنَ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهٗ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ [سورة مريم، آية ٦١].

ففي قوله: (إنه) الهاء ضمير اسم الله تعالى، فالإحالة واضحة من خلال استخدام الضمير إلى مركز العنصر الإحالي، وغالباً خارج النص خاصة المرسل، ويجوز أن يكون ضمير الشأن، والخطاب يتضمن أفعلاً تختص بالله وحده، سواء تقدم عليها ما يشير إليها أو تأخر، كما في قوله تعالى: ﴿وَاقْتَرِبْ الْوَعْدَ الْحَقِّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء آية ٩٧] فقليل (هي) ضمير عماد يصلح في موضعها (هو)، وهذا يعني أنها تناظر الهاء التي وردت في قوله تعالى: ﴿إِنَّهٗ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ وتناظرها (ها) الواردة في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ إذ يجوز أن يأتي ضمير الشأن والقصة مذكراً أو مؤنثاً، يقول الزمخشري: (ويجوز أن يكون ضميراً مبهماً تفسره الأبصار، فالأبصار مؤنثة؛ ولذا جاء الضمير مؤنثاً، وفي (تعمى) ضمير يرجع إليه) (٦٣).

♦ ٨-٣ ضمير الفصل والبنية الإحالية: وهذا النوع عبارة عن ضمير على صيغة المرفوع المنفصل يطابق ما قبله في التكلم والخطاب والغيبة، وفائدة الفصل والوصل عند الجمهور التأكيد، وعند السهيلي: الاختصاص، كأن تقول: كان زيد هو القائم، أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره^(٦٤)، بالإضافة إلى أن هناك صلة وثيقة يعقدها ضمير الفصل بين الركنين، الواقع بينهما، والإحالة فيه تكون بالمتقدم، والعنصر الإشاري السابق هو الذي يفسر المبهم، لاعتماد المتأخر عليه في المعنى، وشرط هذا الضمير أن يقع منفصلاً مرفوع الموضع، ويكون هو الأول في المعنى، والارتباط بالاسم معنوي، قال سيبويه: «واعلم أنها تكون في إن وأخواتها فصلاً، وفي الابتداء ولكن ما بعدها مرفوع: لأنه مرفوع قبل أن يذكر الفصل»^(٦٥).

والمقابلة بين التوكيد بضمير الفصل والتوكيد اللفظي تدفع إلى الظن بأنهما متطابقان، وهذا غير صحيح، لأن المطابقة جزئية إذ إن ضمير الفصل يحقق نوعاً من التأكيد، بدليل أنهم يفرقون بين الفصل والتأكيد باللام التي تدخل على الفصل، ولا تدخل على التأكيد، وانتهى ابن يعيش إلى رفض إطلاق الوصف والتأكيد والاسمية عليه^(٦٦)، وفي قوله تعالى: ﴿ولا تحسبن الذي يبخلون بما أتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾ [آل عمران آية ١٨٠]، يقول سيبويه في تفسير هذه الآية: «كأنه قال: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم، ولم يذكر البخل اجتزاءً لعلم المخاطب بأنه البخل لذكره (يبخلون)، ومثال ذلك قول العرب من كذب كان شراً له، يريد: كان الكذب شراً له، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب؛ لقوله: كذب»^(٦٧)، فالضمير يحيل إلى اسم سابق عليه مشتق من الفعل، فالإحالة هنا إلى متقدم، والمنفصل عنصر إحالي، وتفسيره عنصر إشاري متقدم، وهذا الاسم المشتق من الفعل بخل من يبخلون، ونجد آخرين يقولون هو مضمّر، معناه ولا يحسبن الباخلون هو خيراً لهم فاكتمى بذكر يبخلون من البخل^(٦٨).

ومن بين أنواع الإحالات: الإحالة الترادية، تتمثل في ورود وحدات معجمية أو نصية تتناسب وتنسجم دلالياً وتبنى على علاقة التداخل، بحيث يتاح استبدال إحداها بالأخرى في سياقات معينة دون اضطراب أو تغيير في دلالة السياق العامة، وتقوم فيها العناصر الإحالية المرادفة مقام العناصر المكررة في الربط، ومن أمثلة الإحالة الترادية المركبة ما جاء في قصة (واحدة من هزائمي) حيث يصور السارد في رده على فتاته، التي نوى خطبتها خاصة عندما ابتزّه والدها؛ لتنفيذ رغباته، ولكنه طمأنها بأنه ثابت على مواقفه، قال: « وإنني وإن خسرت معركة هنا أو هناك فهذا غير مهم، الأهم الإعداد لكسب الحرب

الكبرى، أخيراً رجونها ألا تحكم علي الآن، أن تنتظر حتى يحين موعد المعركة الفاصلة»^(٦٩). حيث أسهم العنصر الإحالي المركب (المعركة الفاصلة) في تحقيق الربط، بإحالاته للعنصر الإشاري (الحرب الكبرى)، مع تناسقهما كمياً، فضلاً عما يوحي به العنصر المركب (الفاصلة) من تصميم السارد على حسم موقفه.

فمن خلال البحث والدراسة يتبين أن موضوع الإحالة موضوع واسع، ولا يتوقف الأمر عند الضمائر، لأن الإحالة عنصر من عناصر تشكل في حد ذاتها موضوع الربط، والربط في النصوص أمر ضروري، فمن بين صوره الربط بالأدوات خاصة حروف التشريك (العطف)، وهناك الربط العلي بالإضافة إلى الربط الاستدراكي.

وقد استخدم الباحث في العناصر اللغوية (العنصر الإشاري)، وهذا لا نعني به الألفاظ الإشارية، أي: أسماء الإشارة، وإنما يقصد به جزء الإحالة التي تستخدم من خلال الربط فتحيل إلى عنصر آخر (الإشاري)، ولذلك قد يكون العنصر الإشاري لفظاً معجمياً، وقد يكون من الألفاظ الإشارية، ففي هذه الحالة يسمى الربط الإشاري.

نتائج البحث:

تبين من خلال التعامل مع النصوص وتحليلها أن التحليل السطحي التقليدي لا يكفي خاصة في المجال اللغوي، وبالأدوات في النحو الحديث (نحو النص)، وعندما نتحدث عن النحو القديم نعني بذلك نحو الجملة، والنحو الحديث (نحو النصوص) الذي يعد أوسع مجاًلاً من القديم ولا يتوقف عند الجملة ومكوناتها، وإنما يتناول النص من جانبيه: العالم الداخلي ويقصد به المستوى اللغوي السطحي والعميق، بالإضافة على المستويات الأفقية والراسية، مما يعني أن النص بنية واحدة متماسكة منسجمة، وهذا النوع من الدراسات حديث العهد، خاصة في علم اللغة النصي أو علم لغة النص. والمستوى الثاني هو العالم الخارجي

وقد توصل الباحث من خلال المعالجات المطروحة في البحث إلى نتائج تمخضت عن الدراسة، ومن أبرز هذه النتائج:

١. لا يشترط في النص الذي يطرح للتحليل والمعالجات الطول أو القصر، وإنما الشرط الأساسي فيه هو الاكتمال والنضج الدلالي، بالإضافة إلى ظاهرة التلاحم والتماسك فيه، وكذلك العلاقات الوثيقة بين المستويات اللغوية السطحية والعميقة.

٢. إن نحو النص في علم اللغة النصي لا يتجاهل النحو التقليدي (نحو الجملة)، وإنما يأخذ به ويعتمد عليه في التحليل، وبخاصة في المتواليات الجمالية؛ لأنه لا يتوقف عند نحو

الجملة والأبنية التركيبية في جملة واحدة من جمل النص، وإنما يعالج النص من خلال ظاهرة التماسك، لأن النص وحدة وبنية نصية واحدة متماسكة.

٣. إن الآراء المتضاربة في تعريف النص عبارة عن آراء ومواقف، فلا يقصد بالتضارب الاختلاف، وإنما كل واحد من الباحثين نظر إلى النص من جانب معين، خاصة في المدارس اللسانية والنصية، فمنها: المدرسة الألمانية الحديثة، والمدرسة الفرنسية، ومنها: علماء النص العرب الذين تنبهوا إلى هذه الظاهرة حديثاً، وكل عالم أخذ بصياغة التعريف الذي يتناسب وموقفه مع مراعاة مبادئ المدرسة اللغوية النصية.

٤. إن علم نحو النص في علم اللغة النصي لا يعالج فقط النص على أساس أنه لغة سطحية، وإنما يركز الدرس اللغوي النصي على المحيط أو العالم الداخلي والعالم الخارجي، ويأخذ بالحسبان المرسل والمستقبل والرسالة، فهو علم يعالج النص من كافة الجوانب.

٥. يؤدي النص وظيفة من خلال الوسائل اللغوية المستخدمة، وما ينجم عن ذلك من وحدة دلالية كبرى؛ لذا لا يمكن الفصل بين الجانب السطحي والدلالي؛ نظراً لأن معالجة النصوص قائمة على أساس أن النص بنية واحدة ذات أبعاد رأسية وأفقية.

٦. ينبغي الرد على مواقف المستشرقين الذين وجهوا بعض الانتقادات إلى اللغة العربية وأهلها، وعدم التسليم بظاهر أقوالهم؛ لأن علماء العربية لم يقصروا في حقها، بل أشاروا إلى كل شاردة وواردة فيها.

٧. هناك وحدات دلالية صغرى مرتبطة بالعناصر اللغوية الإجمالية والاختيارية، وهناك وحدة دلالية نصية عامة ناجمة عن تماسك الوحدات الصغرى، مما يعني أن النص بنية واحدة متماسكة منسجمة.

٨. يعتمد التماسك النصي على أساسيات تسمى الشروط، وترافقها العناصر اللغوية والضمائم والأبنية والجمل، ليست على المستوى الجملي فحسب، وإنما على المستوى الرأسي بشكل عام.

٩. يعد الربط ظاهرة مهمة في النص، ومن أبرز صور الربط الإحالة، والإحالة تقع بين العناصر اللغوية في العالم الداخلي للنص، وقد تستخدم الإحالة لما هو خارج النص، وموضوعها واسع، غير أن الباحث عالجها بما يتناسب مع كونها ظاهرة من ظواهر التماسك.

ويرى الباحث أن هناك قضايا جديرة بالاهتمام في الدرس اللغوي الحديث ومنها:

١. التركيز على الدراسة النصية، والتعامل مع النص على أساس أنه وحدة وبنية واحدة في النحو النصي، وعدم الفصل بين النحو التقليدي والنحو الحديث.
٢. التوسع في الدراسات النصية بما يتناسب مع الدرس اللساني النصي الحديث.
٣. عدم الوقوف عند الصور التقليدية التي تعالج النصوص على شكل الجمل والأبنية والوحدات الصغرى.
٤. الإكثار من البحث في الدراسات النصية الحديثة (علم اللغة النصي) بالتركيز على نحو النصوص.
٥. نحو النص ظاهرة من ظواهر علم لغة النص بحاجة إلى بحث وتوسع وتعمق؛ لأنه امتداد لعلوم اللغة العربية.
٦. يجب التفريق بين لسانيات الخطاب ونحو النص في علم اللغة النصي.

الهوامش:

١. برينكر Brinker ، ص ١٩ ، علم لغة النص – الدرس اللغوي الحديث ط ١٩٧٣ .
Brinker , k.: Zum Textbegriff in der heutigen Linguistik. In: Sitta/ Brinker 1973,5. 9- 41.
٢. هارتمان، Hartmann،
Hartmann: Texte als linguistisches Objekt (1973) . In: W.D. Stempel (Hrsg.) Beitrage zur Textlinguistik. Munchen, S. 9- 29..
٣. برينكر، ص ٢٩ ، مرجع سابق .
٤. الخليل بن أحمد القراهيدي، العين ٨١/٧ – ٨٢.
٥. درسلر، ص ٩ ، دراسات في لغة النص، ١٩٧٠.
٦. سعيد بحيري، العلاقة بين البنية والدلالة، ط ١ / ٢٠٠٥م، ص ٨٣، مكتبة الآداب، القاهرة،
٧. برند شبلنر، علم اللغة والدراسات الأدبية، دراسة الأسلوب والبلاغة وعلم اللغة النصي ط ١٩٨٧ ، ترجمة د.محمود جاد الرب، الدار الفنية للنشر والتوزيع .
٨. سوينسكي، دراسات في علم النص ص ٢٧ ، ط ١ / ١٩٨٣م.
٩. د. شكري محمد عبادة، اتجاهات البحث الأسلوبي، ص ١١٦، ط ١٩٨٥م، دراسات أسلوبية، دار العلوم للطباعة والنشر، السعودية
١٠. د.صلاح فضل، علاقة الخطاب وعلم النص، ط ١٩٩٢م، ص ٣٣، عالم المعرفة، الكويت.
١١. برينكر، مرجع سابق، ص ٤٢.
١٢. بارت ط ١٩٧٦، ص ٥٢
- Beisbart, O./E Dobing – Julch/H.w.Eroms/G. KOB (1976) : Textlinguistik und ihre Didaktik. Donauwurth
١٣. كلاوس برينكر ص ٢٢ ، ٢٣ التحليل اللغوي للنص، ط ٢٠٠٤م، ترجمة د. سعيد بحيري ط ١ ، مؤسسة المختار.
١٤. د. محمد العبد، النص والخطاب والاتصال، ٢٠٠٥م، ص ١٨ – ١٩ ط ١ ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي / القاهرة.

١٥. درسلر ١٩٧٠، ص ٦٤
- Dressler, W. (1970) : Modelle und Methoden der Textsyntax. In: Folia Linguistica 4, S. 64- 71
١٦. هايمز ١٩٧١ ص ٤٨، ترجمة د. محمد العبد، الكفاية الاتصالية.
١٧. فان دايك ص ٩٠ / ١٩٨٠.
- Van Dijk, T.,A., Studies in the Pragmatics of Discours, The Hague- Paris (1980) .
١٨. د. محمد العبد، النص والخطاب والاتصال، ص ٥٠ - ٥١ مرجع سابق .
١٩. د. سعيد بحيري، التحليل اللغوي للنص، ص ٢٩.
٢٠. Grueza, S. (1995) : Zum Gegenstand der Textlinguistik. In: Zeitschrift fur .Germanistik.Neue Folge V/1, S
٢١. كلاوس برينكر التحليل اللغوي للنص، ص ١٢٨، ط ١/ ٢٠٠٥، مؤسسة المختار للنشر.
٢٢. أحمد مؤمن، اللسانيات، النشأة والتطور ص ٢٠٨.
٢٣. مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية، ص ٨٦.
٢٤. Sowinski , opicit. GS. 56.
٢٥. د. محمد العبد، اللغة والإبداع الأولي ص ٣٧، ط ٢ / ٢٠٠٧ م، مكتبة دار المعرفة، مصر.
٢٦. د. كريم زكي حسام الدين، اللسانيات الحديثة، ص ٢٠١ - ٢٠٢، ط ٣/ ٢٠٠١، مكتبة النهضة المصرية.
٢٧. المبرد، المقتضب، ج ١ / ص ١٤٦، تحقيق محمد عبد الخالق .
٢٨. ابن السراج، الأصول في النحو، ط ١٩٧٣، ١/ ٦٤، تحقيق عبد الحسين الفتلي، النجف.
٢٩. ابن جني، الخصائص، ط ١٩٥٦ م ، أبو الفتح عثمان بن جني، ١/ ١٧، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب .
٣٠. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ١٩٧٥ م، ص ٢٧٥، ٢٧٦، الأنجلو المصرية.
٣١. ابن هشام، مغني اللبيب، ط ٣١١ هـ، ٢/ ٣٧٤، د. فاروق مهني، التركيب النحوي.
٣٢. Henri Fleisch: Traite de philology arab , p 24.

٣٣. سيبويه ٢٣/١، الكتاب، ط ١، تحقيق عبد السلام هارون، ج ١ ١٩٧٧، ج ٢ ١٩٦٨، ج ٣ ١٩٧٣.

٣٤. د. مهدي المخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه، ط بيروت ١٩٦٤، ص ٣٣،

٣٥. د. مهدي المخزومي، مرجع سابق .

٣٦. Sowinski , Opcit.SS. 86- 89 .

٣٧. Van Dijk, T. , A., Studies in the Pragmatics of Discours ,the Hague-Paris 1980, p13

٣٨. سوينسكي ص ٣٥٠ مرجع سابق.

٣٩. برينكر ١٩٧٣ ص ١٤، مرجع سابق.

٤٠. هشام يوسف أبو غوش، شهداء وأصنام، ط ١٩٩٩، ص ١٦، اتحاد الكتاب الفلسطينيين القدس.

٤١. أمين دراوشة، الوادي أيضاً، ط ٢٠٠١ م، ص ٩١، اتحاد الكتاب الفلسطينيين، القدس،

٤٢. تيسير محيسن، زهرات برية، ط ١٩٩٣ م، ص ٦٠، اتحاد الكتاب الفلسطينيين، القدس

٤٣. إلهام أبو غزالة، نساء من صمت، ط ١٩٩٧ م، ص ٦٤، (مجموعة قصصية) ، اتحاد الكتاب الفلسطينيين، القدس.

٤٤. Steinets ,R. (1969) : Adverbial- Syntax. Berlin ,p 145.

٤٥. درسلر مرجع سابق، ص ٢٠-٤٢، ١٩٧٣.

٤٦. رضي الدين الأسترباذي، شرح كافية بن الحاجب ٦/٣، ط ١٩٩٨ م، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٧. محمد نصار في صحبة الشيطان، ط ١٩٩٧، ص ٤٤، اتحاد الكتاب الفلسطينيين - القدس،

٤٨. عمر حمش، عودة كنعان ص ٦٩-٧٠، ط ١٩٩٦ م اتحاد الكتاب الفلسطينيين-القدس.

٤٩. طلال أبو شوايش، بقايا ليست للبيع، ٢٠٠٠ م، ص ٧١-٧٣، مطبعة الغصين، غزة.

٥٠. ع ح: عنصر إحصائي، ع ش: عنصر إحصائي .

٥١. عودة كنعان مرجع سابق ص ٦٣.

٥٢. د. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط ٢٠٠٤م، ص ١١٧، مكتبة الأنجلو المصرية.
٥٣. الأزهر الزناد، نسيج النص ١٩٩٣م، ص ٤٢ - ٤٣، المركز الثقافي العربي، بيروت.
٥٤. N.Chomsky: Some Conepts and Consequences of the Theory of Go .ernmet and Binding 1982
٥٥. ج: جملة، م ش ر: مجموعة إشارة رئيسة، ج ن: جملة نصية .
٥٦. W.Kallmeyer und Ander: Lekruekolleg Zur ,Textliuguistik Bandl. Einfuenrung.S.178
٥٧. الأزهر الزناد، نسيج النص، ص ١١٨ مرجع سابق.
٥٨. الأزهر الزناد، نسيج النص، ص ١١٩ مرجع سابق.
٥٩. سيبويه، الكتاب ٧٩/٢ مرجع سابق
٦٠. ابن يعيش، شرح المفصل، ٨٦/٥، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة.د.ت.
٦١. ج: جزء أساسي.
٦٢. ابن الخشاب، المرتجل، ١٩٧٢م، ١٤٠ - ١٤١، تحقيق علي حيدر، دمشق.
٦٣. محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٤٩/٨.
٦٤. أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/٤٩٥، ط ١، ١٩٨٤م، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس.
٦٥. سيبويه، الكتاب، ٣٩٥/١ مرجع سابق .
٦٦. ابن يعيش، شرح المفصل ١١٠/٣ مرجع سابق .
٦٧. سيبويه الكتاب ٣٩٥/١.
٦٨. شرح المفصل ١١٢/٣ مرجع سابق .
٦٩. هشام يوسف أبوغوش، شهداء وأصنام، ط ١٩٩٩م، ص ٢٠، اتحاد الكتاب الفلسطينيين، القدس.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ج١، تحقيق محمد علي النجار، ١٩٥٦م، دار الكتب.
٢. أبو شاويش طلال، بقايا ليست للبيع، ٢٠٠٠ م، مطبعة الغصين، غزة.
٣. أبو غزالة إلهام، نساء من صمت، ط ١٩٩٧ م، (مجموعة قصصية)، اتحاد الكتاب الفلسطينيين، القدس.
٤. أبو غوش هشام يوسف، شهداء وأصنام، ط ١٩٩٩، اتحاد الكتاب الفلسطينيين القدس.
٥. الأسترباذي رضي الدين، شرح كافية بن الحاجب، تحقيق إميل يعقوب، ط ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦. الأسدي، موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة. د. ت.
٧. الأندلسي أبو حيان أثير الدين، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، ط ١ / ١٩٨٤م.
٨. الأنصاري ابن هشام، جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب، ج٢، د. فاروق مهنى، ط ٣١١ هـ، التركيب النحوي.
٩. أنيس إبراهيم، دلالة الألفاظ، ط ٢٠٠٤م، مكتبة الأنجلو المصرية.
١٠. أنيس إبراهيم، من أسرار اللغة، ط ١٩٧٥ م، الأنجلو المصرية.
١١. بحيري سعيد، العلاقة بين البنية والدلالة، ط ١ / ٢٠٠٥م، مكتبة الآداب، القاهرة.
١٢. برينكر، ترجمة د. سعيد بحيري، التحليل اللغوي للنص، ط ١ / ٢٠٠٥، مدخل إلى المفاهيم الأساسية، القاهرة.
١٣. برينكر كلاوس، التحليل اللغوي للنص، ترجمة د. سعيد بحيري، ط ١ / ٢٠٠٤م، مؤسسة المختار.
١٤. البغدادي، ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، المترجل، تحقيق علي حيدر، ١٩٧٢م، دمشق.
١٥. حركات مصطفى، اللسانيات العامة وقضايا العربية، ط ١٩٩٨، المكتبة العصرية، لبنان.

١٦. حسام الدين كريم زكي، اللسانيات الحديثة، ط ٣/٢٠٠١، مكتبة النهضة المصرية.
١٧. دراوشة أمين، الوادي أيضاً، ط ٢٠٠١ م، اتحاد الكتاب الفلسطينيين، القدس.
١٨. الزناد الأزهر، نسيج النص، ١٩٩٣ م، المركز الثقافي العربي، بيروت.
١٩. سهل محمد بن ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ١٩٧٣، النجف.
٢٠. سوينسكي، دراسات في علم النص، ط ١/١٩٨٣ م.
٢١. سيبويه ج ١، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون ط ١، ج ١٩٧٧ ج ٣ ١٩٧٣.
٢٢. شبلنر برند، علم اللغة والدراسات الأدبية، دراسة الأسلوب والبلاغة وعلم اللغة النصي، ترجمة د. محمود جاد الرب، ط ١٩٨٧ م، الدار الفنية للنشر والتوزيع.
٢٣. عبادة شكري محمد، اتجاهات البحث الأسلوبي، دراسات أسلوبية، ط ١٩٨٥ م، دار العلوم للطباعة والنشر، السعودية.
٢٤. العبد محمد، اللغة والإبداع الأولي، ط ٢/٢٠٠٧ م، مكتبة دار المعرفة، مصر.
٢٥. العبد محمد، النص والخطاب والاتصال، ط ١/٢٠٠٥ م، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي/ القاهرة.
٢٦. عزيمة محمد عبد الخالق، دراسات في أسلوب القرآن الكريم، ط ١/٢٠٠٤ م، دار الحديث القاهرة.
٢٧. الفراهيدي الخليل بن أحمد، العين، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط ٢٠٠٣ م، دار الكتب العلمية.
٢٨. فضل صلاح، علاقة الخطاب وعلم النص، ١٩٩٢ م، عالم المعرفة، الكويت.
٢٩. مؤمن أحمد، اللسانيات، النشأة والتطور، ط ٢٠٠٧، ديوان المنشورات الجامعية.
٣٠. المبرد محمد بن يزيد، المقتضب، ج ١، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، ط ١٩٦٣ م المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
٣١. محيسن تيسير، زهرات برية، ط ١٩٩٣ م، اتحاد الكتاب الفلسطينيين، القدس.
٣٢. المخزومي مهدي في النحو العربي نقد وتوجيه، ط ١٩٦٤، بيروت.
٣٣. نصار محمد، في صحبة الشيطان، ط ١٩٩٧، اتحاد الكتاب الفلسطينيين - القدس.
٣٤. هايمز ١٩٧١، ترجمة د. محمد العبد، الكفاية الاتصالية، ط ١/١٩٨٨ م، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع.

ثانياً. المراجع الأجنبية:

1. Beisbart, O./E Dobing – Julch/H.w.Eroms/G. KOB (1976) .
2. Beitrage zur Textlinguistik. Munchen, S.. (1973) .
3. Brinker , k.: Zum Textbegriff in der heutigen Linguistik, 1973. In: Sitta/ Brinker.
4. Dressler, W. (1970) : Modelle und Methoden der Textsyntax. In: Folia Linguistica 4, S..
5. enri Fleisch: Traite de philology arab
6. Grueza, S. (1995) : Zum Gegenstand der Textlinguistik. In:
7. N.Chomsky: Some Conepts and Consequences of the Theory of Governmet and Binding 1982.
8. Steinets ,R. (1969) : Adverbial- Syntax. Berlin
9. Textlinguistik und ihre Didaktik. Donauwurth.
10. Van Dijk, T.,A., Studies in the Pragmatics of Discours, (1980) , The Hague- Paris.
11. Van Dijk,T. , A.,Studies in the Pragmatics of Discours ,the Hague–Paris 1980.
12. W.Kallmeyer und Ander: Lekruekolleg Zur ,Textliuguistik Bandl Einfuenrung.S.1978
13. Zeitschrift fur. Germanistik.Neue Folge V/1, S.. Hartmann: Texte als linguistisches Objekt. In: W.D. Stempel (Hrsg) .